

30 August 2018

Arabic

Original: English*

اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات
والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط
الدورة الثالثة والخمسون

باكو، ١٩-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي

الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمانة

أولاً - مقدمة

١- كانت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في عام ٢٠١٧ في أفغانستان ٣٢٨ ٠٠٠ هكتار؛ أي ما يزيد بنسبة ٦٣ في المائة مقارنة بالعام السابق (٢٠١ ٠٠٠ هكتار). ولوحظ حدوث زيادات كبيرة في الولايات الكبرى كلها تقريباً التي يُزرع فيها خشخاش الأفيون. ففي ولاية هلمند وحدها، ازدادت المساحة المزروعة بمقدار ٦٣ ٧٠٠ هكتار (أي زيادة بنسبة ٧٩ في المائة)، وبذلك بلغت ما يقارب نصف إجمالي الزيادة على الصعيد الوطني. وقُدِّر إنتاج الأفيون المحتمل بنحو ٩ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها ٨٧ في المائة مقارنة بمستواه في عام ٢٠١٦ (٨٠٠ ٤ طن). وخلال عام ٢٠١٧، قُدِّر أنَّ كمية تتراوح بين ٧ ٦٠٠ طن و ٧ ٩٠٠ طن من الأفيون كانت متوافرة احتمالاً من أجل صنع الهيروين، وأنَّ كمية تتراوح بين ١ ١٠٠ طن و ١ ٤٠٠ طن استُهلكت في شكل أفيون خام في المنطقة. علماً بأنَّ من محصول الأفيون في عام ٢٠١٧ يمكن إنتاج ما يتراوح بين ٥٥٠ طناً و ٩٠٠ طن من الهيروين بنوعية صالحة للتصدير (أي درجة نقاء تتراوح بين ٥٠ و ٧٠ في المائة)، أو يمكن إنتاج ما يتراوح بين ٣٩٠ طناً و ٥٤٠ طناً من أساس الهيروين النقي. وكانت تلك الزيادة في الإنتاج نتيجة لزيادة في المساحة المزروعة

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والروسية والعربية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

** UNODC/SUBCOM/53/1.



بخشخاش الأفيون، وزيادة في غلة الأفيون من كل هكتار. وكان متوسط غلة الأفيون في عام ٢٠١٧ ما مقداره ٢٧,٣ كيلوغراماً من الهكتار الواحد، أي بزيادة بنسبة ١٥ في المائة علاوة على غلة عام ٢٠١٦. وازداد عدد الولايات المتأثرة بزراعة خشخاش الأفيون من ٢١ ولاية إلى ٢٤ ولاية (مما مجموعه ٣٤ ولاية)، وقد حصلت الزيادة في معظمها في المنطقة الشمالية من البلد. وانطلاقاً من عام ٢٠١٤، أخذت المنطقة الشمالية تشهد توسعاً سريعاً في زراعة خشخاش الأفيون؛ غير أن معظم زراعة خشخاش الأفيون استمر وجوده في المناطق الجنوبية والشرقية والغربية من البلد.

٢- وتشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة أو المكتب) لعام ٢٠١٦ إلى أن ما نسبته ٥٧ في المائة من الأفيون يُعالج لتحويله إلى هيروين، وتترك النسبة المتبقية وقدرها ٤٣ في المائة بلا معالجة. غير أن الزيادة الضخمة في عرض الأفيون يمكن أن يكون لها تأثير على هذه النسبة، والتي لا يمكن مشاهدتها إلا من خلال بيانات المضبوطات في الأعوام المقبلة. وفي عام ٢٠١٧، تناقصت أسعار الأفيون في جميع المناطق في أفغانستان مقارنة بما في عام ٢٠١٦. وقد تراوحت قيمة الأفيون المالية بين ١,٤ بلايين و ٦,٦ بلايين في عام ٢٠١٧، إذ بلغ إجمالي العرض منه حجماً كبيراً مقارنة بالاقتصاد الإجمالي في أفغانستان، أي ما يعادل نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفغانستان. علماً بأن قيمة الاقتصاد الأفيوني غير المشروع هي قيمة الأفيون عند بوابة المزرعة مع الإيرادات من إنتاج الأفيون وتهريب المواد الأفيونية المتجر بها إلى الحدود الأفغانية.

٣- أما أنشطة الإباداة في عام ٢٠١٧ فقد ظلت غير جديدة بالاعتبار من جراء الوضع الأمني، فلم تتجاوز مساحة المزارعات المباداة ٧٥٠ هكتاراً. وليس هناك سبب وحيد للزيادة الضخمة في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠١٧. فإن العوامل الدافعة المتعددة معقدة ومتنوعة جغرافياً، لأن عوامل كثيرة لا تزال تؤثر في قرارات المزارعين. وما زالت التحديات ذات الصلة بسيادة القانون، ومنها مثلاً انعدام الاستقرار السياسي، وعدم كفاية السيطرة الحكومية والممارسة الأمنية، من العوامل المحركة للزراعة غير المشروعة. وكذلك لا تزال العوامل الاقتصادية الاجتماعية، ومنها مثلاً ضالة فرص العمالة وانعدام المساواة في التعليم ومحدودية سبل الوصول إلى الأسواق المشروعة والخدمات المالية، تسهم في قابلية الخضوع لزراعة خشخاش الأفيون لدى المزارعين. وهناك مجموعة مؤلفة من الأحداث قد تكون أدت إلى تفاقم بعض تلك العوامل وإلى حدوث تلك الزيادة الكبيرة في عام ٢٠١٧. كما أن التحول في استراتيجية حكومة أفغانستان - وذلك بتركيز جهودها على مكافحة العناصر المضادة للحكومة في المناطق الكثيفة السكان - قد يكون سبباً جعل السكان الريفيين أكثر قابلية للخضوع لتأثير تلك العناصر المضادة للحكومة. فإن انعدام الاستقرار السياسي وازدياد انعدام الأمن أثراً على وجه الخصوص في المنطقة الشمالية، حيث توسعت على نحو ذريع زراعة خشخاش الأفيون على مدى العامين الماضيين. كما أن ازدياد الفقر وقابلية التأثر بالصدمات الخارجية، مع اقتران ذلك بالانحدار الاقتصادي بعد انسحاب القوات الدولية، قد يكون تسبب في لجوء الكثير من المزارعين إلى زراعة خشخاش الأفيون لدعم سبل عيشهم.

٤- وتشير التكهّنات الأولية لدى مكتب المخدرات والجريمة لعام ٢٠١٨ إلى انحدار طفيف في زراعة خشخاش الأفيون في عام ٢٠١٨، مع أن زراعته لا تزال على مستوى مرتفع (على سبيل المثال، تبلغ مساحة زراعة خشخاش الأفيون في ولاية هلمند ١٣٤ ٠٠٠ هكتار). وفي حين أن من الجلي أن أي انحدار طفيف من هذا النحو مرحّب به، فإن المؤشرات إلى الزراعة الإجمالية تلمح إلى وجود مقادير كبيرة مستعصية، وهو وضع يستدعي اتخاذ مزيد من إجراءات العمل على الصعيدين المحلي والدولي أكثر مما شوهد حتى هذا التاريخ.

ثانياً- التعاون الإقليمي ودون الإقليمي

٥- لا يزال من المسلّم به أن التعاون الإقليمي هو السبيل الأجدى في المواجهة الفعالة لزراعة المخدرات غير المشروعة وتعاطيها والاتجار بها، وما يتصل بذلك من أضرار سياسية وأمنية وتنموية واجتماعية-اقتصادية في أفغانستان وغرب آسيا ووسطها، وكذلك في المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع. وسوف يكون مؤتمر جنيف، المزمع أن يجري في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، المؤتمر الوزاري الأول الذي يتناول الوضع في أفغانستان، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، حين عُقد مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان. وسوف يتيح مؤتمر جنيف فرصة لا للاقتصار على مناقشة التحديات التنموية الكثيرة فقط، بل كذلك لمناقشة المسائل الأمنية والسياسية الرئيسية، بما في ذلك كيفية دعم السلم والتنمية من خلال مكافحة المخدرات والجريمة.

٦- وتتسبب المستويات القياسية التي ارتفع إليها الإنتاج والزراعة في مشاكل متعددة داخل البلد وخارجه، ومنها ازدياد تمرد الجماعات الإرهابية وكذلك تمويلها، وتوافر المزيد من الهيروين العالي النوعية والمنخفض التكلفة في الأسواق الاستهلاكية. وعلاوة على ذلك، بات يتخلل المجتمعات الريفية في أفغانستان اقتصاد غير مشروع آخذ في التوسع، مما أدى إلى اشتداد ارتهاق المجتمعات المحلية للأفيون والمزيد من العرقلة في تنمية الاقتصاد المشروع وازدياد احتمالات تغذية الفساد.

٧- وفي مواجهة تلك التطورات، أعد مكتب المخدرات والجريمة وثيقة استراتيجية عنوانها "إجراءات عمل استراتيجية لمواجهة الأخطار العالمية المتأتبة عن المواد الأفيونية". وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، نظّم المكتب وحكومة أفغانستان جلسة إحاطة إعلامية لجميع الدول الأعضاء في فيينا، عُرضت فيها الوثيقة المذكورة عن إجراءات العمل الاستراتيجية والمشروع الجديد لاستراتيجية أفغانستان بشأن مكافحة المخدرات. ويذكر أن المشاورات الاستراتيجية المتعلقة باستراتيجية مكافحة المخدرات وبخريطة الطريق المشتركة، التي عُقدت من أجل إشراك بلدان المنشأ والعبور والمقصد على قدم المساواة في دعم الجهود التي تقودها أفغانستان، إضافة إلى إشراك المجتمع الدولي في مواجهة خطر الأفيونيات العالمي، تصبّ كلها في تحقيق الأهداف المنشودة نفسها. وسوف يتيح استئناف عقد اجتماع الفريق التشاوري في إطار مبادرة ميثاق باريس للتركيز على هذه المسألة، فرصة لمراجعة "الموقف المشترك".

٨- أمّا من حيث العمليات، فقد كان عام ٢٠١٧ عاماً نشطاً جداً، أُحرز فيه تقدّم هام في كثير من الجبهات، حيث لوحظ تعزيز للتعاون على مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة. وكانت الأفرقة العاملة الإقليمية المنشأة والمعنية بالتدريب في مجالات السلاسل والتحليل

الجنائي وإنفاذ القانون، ناشطة جداً، ومن خلالها جرى التشراك في المعلومات عن المخدرات والسلائف غير المشروعة بين دول المنطقة، وكذلك تخطيط العمليات وتنفيذها. وجرى تنظيم حلقات عمل إقليمية كثيرة، ضمت عدداً من البلدان، من أجل مناقشة موضوع الأخطار الناشئة، وأفضل الممارسات المتبعة وتدابير المواجهة المتخذة على الصعيد العالمي في المجالات الحرجة ذات الصلة بالاتجار بالمخدرات، والتدفقات المالية غير المشروعة، وازدياد استعمال الإنترنت لأغراض إجرامية، والاتجار بالبشر، من جملة أمور أخرى. ومن التطورات الهامة الناتجة عن حلقات العمل الإقليمية المدعومة من مكتب المخدرات والجريمة بشأن الفساد وبشأن استرداد الموجودات، كان القرار الذي اتخذته بلدان أعضاء بخصوص العمل في سبيل إنشاء شبكة مشتركة بين الهيئات بشأن استرداد الموجودات لصالح منطقة آسيا الوسطى والغربية.

٩- وقد وصلت البلدان التشراك في خبراتها بشأن الوقاية من المخدرات والعلاج والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين الفئات المستضعفة، في إطار البرنامج الإقليمي، وكذلك تعزيز الشبكات والدعم المتبادل في هذا المجال الحاسم. وحدث المزيد من التطوير والتوسيع في برنامج الأسرة والمدرسة معاً وبرنامج تعزيز الأسر بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات، اللذين يساعدان على حماية الأطفال في جميع أنحاء المنطقة، وتعزيز قدرة الأسر والمدارس على مواجهة المخاطر المحتملة.

١٠- وكان الحدث الذي له أهمية خاصة في عام ٢٠١٧ هو المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن تعزيز "مبادرات التنمية البديلة بين الشركاء الإقليميين والدوليين في أفغانستان"، الذي نظم بالاشتراك بين البرنامج الإقليمي ووزارة مكافحة المخدرات في أفغانستان في ولاية عشق أباد، بدعم من وزارة الشؤون الخارجية في تركمانستان. وكان المؤتمر خطوة هامة في زيادة الوعي والتعاون في غرب ووسط آسيا بشأن دعم استراتيجيات التنمية البديلة المستدامة على المدى الطويل كوسيلة لمكافحة المخدرات وتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. وقد أتاح المؤتمر للبلدان الأعضاء والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً استكشاف الإمكانيات المتاحة من أجل الاستراتيجيات والشراكات الجديدة بين الوكالات العاملة في مجال مكافحة المخدرات والتنمية في دعم أفغانستان.

١١- وأحد العناصر الهامة جداً في جهود مكتب المخدرات والجريمة مواصلة إقامة الشراكات؛ ويعمل البرنامج الإقليمي مع وكالات مختلفة ومن خلال أطر شتى، معنية بمواجهة المخدرات والجريمة في المنطقة، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ووكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون إنفاذ القانون (اليوروبول) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، ومن المشاريع الثنائية الأخرى. كما أن "نهج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنسق الواحد" لربط أوروبا بغرب آسيا ووسطها ينسق على نحو وثيق مع مبادرة ميثاق باريس ومع عملية للأمن والتعاون "قلب آسيا"، التي للمكتب فيها صفة مراقب رسمي. وتضطلع كلتا المبادرتين بدور هام وناشط في مواجهة مشكلة المخدرات، ويدعمهما المكتب بصفة عملية ويعني ببناء علاقات التآزر بين المبادرتين. وقد تسنى للمكتب أن يخاطب الدول الأعضاء في مبادرة "قلب آسيا" بشأن الاجتماعات

السببية للمسؤولين الرفيعي المستوى وللوزراء، لأول مرة في عام ٢٠١٧، فسُلِّط الضوء على الأنشطة العملية المضطلع بها من خلال البرنامج الإقليمي دعماً لهذه العملية.

ثالثاً - مبادرة ميثاق باريس

١٢ - "مبادرة ميثاق باريس" هي ائتلاف دولي واسع، أنشئت منذ ١٥ عاماً، وتطورت لتصبح الآن واحداً من أهم الأطر العالمية لمكافحة الاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية المنشأ. والبعد الأول من مبادرة ميثاق باريس هي الشراكة نفسها، التي تتألف من ٥٨ بلداً و٢٣ منظمة، بما فيها مكتب المخدرات والجريمة. وهذه الشراكة مسؤولة عن تحديد الأولويات وتنفيذ التدابير بما يتوافق مع إعلان فيينا،^(١) الذي يستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة.

١٣ - أما البعد الثاني من مبادرة ميثاق باريس فهو البرنامج العالمي لمكتب المخدرات والجريمة بقيادة وحدة التنسيق المعنية بميثاق باريس، التي تقدم الدعم التنسيقي (التي تؤدي عمل أمانة مبادرة ميثاق باريس) وبمساعدة خبراء المواضيع التابعين للمكتب، يوفر برنامج الميثاق منصة لصالح ٨١ شريكاً في الميثاق، بما فيهم المكتب، من أجل القيام، عبر العديد من الأنشطة والصناديق والمشاريع، بتحديد ومناقشة وتفعيل الأولويات المنبثقة عن الاجتماعات التي تُعقد على مستوى الخبراء وموضوعي السياسات العامة، مما يربط ما بين هذه السياسات والأنشطة العملية.

١٤ - كما أن الإطار الرباعي الدعائم لمبادرة ميثاق باريس (الأنشطة الإقليمية والتعاون عبر الحدود، وكشف واعتراض التدفقات المالية غير المشروعة، ومنع تسريب السلائف، والوقاية والعلاج من المخدرات) قد ساعد على نشوء شراكات بين الشعب المعنية بالمكتب وبين الأقاليم، بما يشتمل على دعم برامج المكتب العالمية والإقليمية والقطرية،^(٢) التي تضطلع بالأنشطة على امتداد دروب التهريب، حيث يتبدى نجاح الاستجابة "الواحدة" للمكتب في تنفيذ إعلان فيينا.

١٥ - وعقب نشر وثيقة الاتجاهات المقلقة في زراعة الأفيون في عام ٢٠١٧ في أفغانستان، نظمت أمانة ميثاق باريس، إبان دورة لجنة المخدرات، في آذار/مارس ٢٠١٨، حدثاً جانبياً رفيع المستوى، أتاح فرصة لإعادة تأكيد التزام الشركاء بالانخراط في الجهود السياسية والتقنية في أفغانستان والمنطقة وما بعدها من أجل التصدي للمواد الأفيونية وبدعم هذه الجهود.

١٦ - كذلك فإن الآلية التشاورية لميثاق باريس توفر منصة عالمية فريدة على مستوى السياسات العامة ومستوى الخبراء كليهما، من أجل عقد المناقشات ذات الصلة بخطر المواد الأفيونية العالمي. وقد عُقدت في العام الماضي أربعة اجتماعات أفرقة خبراء عاملة دعماً للركائز ذات الصلة بإنفاذ القانون والصحة في إعلان فيينا، وهي:

(١) إعلان فيينا هو الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثالث للشركاء في ميثاق باريس لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات المنتجة في أفغانستان، الذي عقد في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢.

(٢) ومنها مثلاً البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، مبادرة "ربط الشبكات"، وبرنامج منظمة الجمارك العالمية لمراقبة الحاويات، والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، والبرامج الإقليمية من أجل أفغانستان والبلدان المجاورة في جنوب شرق أوروبا، ومن أجل الدول العربية، وشرق أفريقيا، والشراكة الاستراتيجية بين المكتب وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

- (أ) اجتماع بشأن منع تسريب السلاشف (فيما يتصل بالركيزة الثالثة)، نظمه مركز إنفاذ القانون في جنوب شرقي أوروبا، يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛
- (ب) اجتماع بشأن التدفقات المالية غير المشروعة (فيما يتصل بالركيزة الثانية)، عُقد في بلغراد، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛
- (ج) اجتماع بشأن التعاون عبر الحدود (فيما يتصل بالركيزة الأولى)، عُقد في طهران، يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛
- (د) اجتماع بشأن النهج الشامل في العلاج والرعاية (فيما يتصل بالركيزة الرابعة)، عُقد في بيشيك، يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨.
- ١٧- وعُقد اجتماع مستأنف للفريق الاستشاري المعني بسياسات ميثاق باريس، في ٨ آذار/مارس ٢٠١٨، من أجل عرض النتائج والتوصيات المنبثقة عن استعراض منتصف المدة للتقييم المتعمق للمرحلة الرابعة من برنامج ميثاق باريس.
- ١٨- كما أتاح الاجتماع السنوي الرابع عشر للفريق الاستشاري المعني بالسياسات، الذي عُقد في فيينا، يومي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، للشركاء استعراض وإقرار توصيات اجتماعات أفرقة الخبراء العامل التي عقدت في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بشأن جميع الركائز المواضيعية الأربع لإعلان فيينا، وكذلك وضع خطة عمل للشراكة لعام ٢٠١٩.
- ١٩- وناقش الشركاء أيضاً التوصيات المنبثقة عن التقييم، واتفقوا على استعراض طرائق تنفيذ مبادرة ميثاق باريس المقدمة من أفرقة الخبراء العاملة، بما في ذلك تقييم توصيات الخبراء المقدمة منذ بداية المرحلة الرابعة لمبادرة ميثاق باريس (في أيار/مايو ٢٠١٣)، واستكشاف إمكانية تعزيز دور المنظمات الإقليمية في تيسير تنفيذ توصيات الخبراء.
- ٢٠- كذلك فإن موظفي البحوث والاتصال في إطار مبادرة ميثاق باريس التابعين لمكتب المخدرات والجريمة المعيّنين في المكاتب القطرية التابعة للمكتب في البلدان الواقعة على امتداد دروب الاتجار بالمخدرات في غرب آسيا ووسطها وفي جنوب شرقي أوروبا، واصلوا الإسهام في بناء القدرات البحثية في البلدان الواقعة على دروب التهريب الرئيسية: وذلك بتوفير التدريب لأجهزة إنفاذ القانون على أدوات جمع البيانات ووضع الخرائط، كما واصلوا تحديث منصة رصد المخدرات.^(٣)

رابعاً - التعاون في أفغانستان

- ٢١- في ٨ آذار/مارس ٢٠١٨، جدد مجلس الأمن، في قراره ٢٤٠٥ (٢٠١٨) الولاية المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وفي ذلك القرار، أعرب المجلس عن قلقه العميق بشأن الزيادة الخطيرة الشأن في زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها

(٣) منصة رصد المخدرات على الإنترنت هي شبكة معلومات وضع الخرائط، تتيح الكشف المبكر عن دروب تهريب المخدرات وتنتج بيانات على الصعيد الوطني. وتوفر المنصة المعلومات من أجل استبيان التقارير السنوية وتقارير المخدرات العالمي، وغيرهما من المنشورات الخاصة بمبادرة ميثاق باريس، بما في ذلك صحائف الوقائع القطرية.

والإتجار بها وتهريبها في أفغانستان، ورحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب المخدرات والجريمة ووزارة مكافحة المخدرات في أفغانستان. وأهاب المجلس أيضاً بالدول أن تعمل على التصدي للتهديد الذي يُشكّله إنتاج المخدرات غير المشروعة التي منشؤها أفغانستان والاتجار بها واستهلاكها، مما يسهم على نحو خطير الشأن في الموارد المالية لحركة طالبان ومن يرتبط بها، ويمكن أن يعود بالنفع أيضاً على الجهات التي تنتمي إلى القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضاً باسم داعش)، وغيرها من الجماعات الإرهابية؛ وأن تتصرف وفقاً لمبادئ المسؤولية العامة والمشاركة، بوسائل عدة ومنها التعاون على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف الكيميائية.

٢٢- وفي عام ٢٠١٨، نفذت أفرقة الكشف المتنقلة، المدعومة من مكتب المخدرات والجريمة، في ولايات بدخشان وهيرات وكابول ونانجارهار وباغلان ونيمروز، ما مجموعه ٣٢٥ عملية لمكافحة المخدرات، أسفرت عن ضبط كميات كبيرة من المخدرات غير المشروعة، وإلقاء القبض على عدد من المشتبه فيهم. كما واصلت مكاتب الاتصال الحدودية التي أنشأها مكتب المخدرات والجريمة العمل على بناء القدرات وزيادة الكفاءة العملية في البلد. وعني المكتب برفع مستوى قدرة وحدة الاعتراض في مطار حامد كرزاي الدولي. وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، واصل مكتب المخدرات والجريمة دعم سلاسل قيمة المحاصيل الرئيسية في أفغانستان. وعلى وجه الخصوص، وزع المكتب من خلال شركائه التنفيذيين، شتلات شجيرات الفستق، ووفر التدريب لأكثر من ٥٠٠ مزارع. كما تلقى ٤٠٠ مزارع أيضاً تدريباً على سلسلة قيمة الأعناب، من أجل إنشاء كروم عنب في هيرات وقندهار. وجرى توفير بصيالات الزعفران لما مجموعه ١٦٠ مزارعاً، وتم تدريبهم على إنتاج الزعفران وتجهيزه. وإضافة على ذلك، قدمت المساعدة إلى ما مجموعه ١٨٠ امرأة في إنشاء رابطة نسائية خاصة بالزعفران وفي تسويق إنتاجه.

٢٣- وفي أفغانستان، قدم المكتب الدعم لأجهزة إنفاذ القانون، بما فيها شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية وشرطة الحدود الأفغانية وإدارة الجمارك الأفغانية التابعة لوزارة المالية. علماً بأن أكاديمية التدريب على مكافحة المخدرات وهي المؤسسة التدريبية التابعة لشرطة مكافحة المخدرات، لديها قدرة راسخة على تدريب المحندين المستجدين الذين يلتحقون بها في كابول، وعلى توفير تدريب أثناء العمل لضباط الولايات. وإضافة إلى ذلك فإن فرق الكشف المتنقلة تلقى اعترافاً من المجتمع الدولي باعتبارها ذراعاً فعالة لإنفاذ للقانون قادرة على تنفيذ عمليات تستند إلى المعلومات الاستخباراتية. كما قدم دعم لمختبر التحليل الجنائي التابع لشرطة مكافحة المخدرات، الذي يتولى مكتب المخدرات والجريمة تجهيزه وتوجيهه، ويقدم تقارير تسهم في إجراء الملاحقات القضائية والتحقيقات. وقد جرى تعزيز القدرة على الاعتراض والتحقيق لدى وحدة السلائف الكيميائية، مما يؤدي إلى القيام بالعمليات المستندة إلى المعلومات الاستخباراتية، والتحقيقات الاقتفائية والضبطيات الكبيرة للسلائف الكيميائية. وجرى أيضاً تعزيز التنسيق المشترك بين الأجهزة عبر الحدود عن طريق إنشاء مكاتب الاتصال الحدودية. وبالإضافة إلى ذلك أيضاً تحققت نجاحات من خلال وحدات الاعتراض التجريبية التي أنشئت في مطارات هيرات وكابول وقندهار ومزار شريف.

٢٤- ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نفذت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية ما مجموعه ٢ ٤٥٠ عملية لمكافحة المخدرات، مما أدى إلى ضبط ١٣٩ ٢ كيلوغراماً من الهيروين و٨٣٨ ٦٤ كيلوغراماً من المورفين و٤٢٥ ٤٥ كيلوغراماً من الأفيون و١١٩ كيلوغراماً من الميثامفيتامين و٥٠٩ ٢٥ كيلوغرامات من الحشيش و٨٤٨ قرصاً من عقار الميثيلين ديكوسي ميثامفيتامين (مدما) و٧٩٠ ٥٢ كيلوغراماً من السلائف الكيميائية الصلبة و٢١٥ ٧٧ لترًا من السلائف الكيميائية السائلة. وتم تفكيك ما مجموعه ٥٠ مختبراً لصنع الهيروين و٣ مختبرات لصنع الميثامفيتامين. وأدت العمليات المنفذة إلى إلقاء القبض على ٣ ٧٧٨ شخصاً من المشتبه فيهم وضبط ٤٣٠ بندقية و٢٠٣ أسلحة و٦٤٦ هاتفاً جوالاً و٨ مذياعات لاسلكية.

٢٥- وكذلك منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ضبطت الشرطة الحدودية الأفغانية ما مجموعه ١٤٦ كيلوغراماً من الهيروين و٣٤٨ كيلوغراماً من الأفيون و٥٥٩ ٢ كيلوغراماً من الحشيش و٢,٤ كيلوغرام من الميثامفيتامين. وألقي القبض على ما مجموعه ٣٧ شخصاً من المشتبه في علاقهم بتلك المضبوطات.

٢٦- كما أن البرنامج القطري لأفغانستان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ الذي أعدّه مكتب المخدرات والجريمة يعزز تقديم المساعدة على صعيد الولايات؛ ويستحدث موارد عيش بديلة مستدامة من أجل مزارعي خشخاش الأفيون؛ ويوسع من إطار الرعاية الصحية وخفض الطلب على المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛ ويعزز القدرة لدى وزارة مكافحة المخدرات على إجراء البحوث والدراسات الاستقصائية والدراسات التحليلية.

٢٧- وقد جدد الاتحاد الروسي دعمه لأنشطة التدريب المتخصص على اعتراض المخدرات من أجل موظفي أجهزة إنفاذ القانون الأفغان، والمقرر تنفيذها في مركز دوموديدوفو التدريبي. وهي مبادرة تمولها حكومة اليابان ضمن إطار للتعاون الثلاثي.

خامساً- التعاون في باكستان

٢٨- إن لباكستان حدوداً مشتركة مع أفغانستان، التي هي أكبر منتج للأفيون في العالم، تمتد لمسافة ٢ ٤٣٠ كيلومتراً، والغالبية العظمى من إنتاج الأفيون تحدث في الولايات الجنوبية والغربية من أفغانستان المتاخمة لباكستان. ووفقاً لتقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧ بلغت حصة باكستان من مضبوطات الهيروين في العالم ١٠ في المائة ومن مضبوطات الهيروين والمورفين ١٩ في المائة. كما أن باكستان بلد عبور للسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة، الموجهة إلى أفغانستان من أجل صنع الهيروين على نحو غير مشروع.

٢٩- وتتأثر باكستان أيضاً تأثراً شديداً بتعاطي المخدرات وما يتصل به من مشاكل. فالدراسة الاستقصائية الوطنية عن تعاطي المخدرات، التي أجرتها حكومة باكستان بالتعاون مع مكتب المخدرات والجريمة في عام ٢٠١٣، تبين أن هناك ٤,٢٥ ملايين شخص كانوا يعتبرون مرهقين لمواد إدمانية ويحتاجون إلى علاج منهجي من الاضطرابات التي أصيبوا بها من جراء تعاطي المخدرات. ويُقدَّر أن زهاء ٨٦٠ ٠٠٠ شخص، أي ٠,٨ في المائة من السكان في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة، تعاطوا الهيروين بانتظام. في السنة السابقة للدراسة الاستقصائية. ومن بين متعاطي المخدرات الإشكاليين الذين

يتراوح عمرهم بين ١٥ و ٦٤ سنة، يقدر عدد من كان يحقن المخدرات بنحو ٤٣٠.٠٠٠ شخص، أبلغ ٧٣ في المائة منهم بأنهم كانوا يتشاركون في الإبر والمحاقن، ومن ثم كانوا رهين مخاطر متزايدة ذات صلة بالمخدرات، بما في ذلك الإصابة بالفيروسات المتناقلة بالدم ومنها فيروس نقص المناعة البشرية وفيروس التهاب الكبد بنوعيه جيم وباء.

٣٠- ويتألف البرنامج القطري لباكستان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، الذي تبلغ ميزانيته الإجمالية ٧٧ مليون دولار، من ثلاثة برامج فرعية: (أ) مكافحة الاتجار غير المشروع وإدارة الحدود؛ و(ب) العدالة الجنائية وإصلاح القوانين؛ و(ج) خفض الطلب على المخدرات والوقاية والعلاج. وهناك مشروع آخر عنوانه "إجراءات عمل باكستان بشأن مكافحة الإرهاب" يجري بدعم من الاتحاد الأوروبي.

٣١- ومن خلال البرنامج القطري يقدم مكتب المخدرات والجريمة ويُسّر الحكومة باكستان منصات تتيح لها إنشاء منابر إقليمية ودولية متنوعة وإرساء مبادرات تعاونية أخرى متعددة الأطراف. ويتعاون المكتب الإقليمي في باكستان، التابع لمكتب المخدرات والجريمة، تعاوناً وثيقاً في العمل مع الحكومة وأجهزة إنفاذ القانون في باكستان، بما في ذلك دوائر إنفاذ القانون الأجنبية في إسلام آباد، من أجل تعزيز سيادة القانون في البلد. ويدعم المكتب القطري على نحو نشط الجهود الرامية إلى الارتقاء بالقدرات التقنية والعملية لموظفي البلد المعنيين بإنفاذ القانون على الصعيد الدولي، وخصوصاً في مجالات مكافحة الاتجار غير المشروع وإدارة الحدود، والعدالة الجنائية وخفض الطلب على المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز. ووضع المكتب القطري استراتيجية تدريبية لبناء القدرات لدى قوة مكافحة المخدرات، مما ساعد القوة المذكورة على إجراء عمليات ناجحة بالتعاون مع النظراء الإقليميين تحت مظلة المبادرة الثلاثية، وتحقيق أرقام قياسية بشأن المخدرات المضبوطة طوال الأعوام الأربعة الماضية، منها ما يزيد على ٤٠٠ طن خلال عام ٢٠١٦.

سادساً- التعاون في جمهورية إيران الإسلامية

٣٢- ضبطت جمهورية إيران الإسلامية كمية بلغت ٣٢ طناً من الهيروين والمورفين كانت معدة بقصد تهريبها عبر درب البلقان. وبلغت كميات المواد الأفيونية التي ضبطتها سلطات البلد في عام ٢٠١٦ ما مقداره ٩٢٨ ٥٢٨ كيلوغراماً من الأفيون، و٢٣ ١٧٢ كيلوغراماً من الهيروين، و٩٠٣ ١٠ كيلوغرامات من المورفين. كما أبلغت جمهورية إيران الإسلامية بأن ما نسبته ٨٠ في المائة من كمية المورفين و٨٥ في المائة من كمية الهيروين اللتين ضبطتهما في عام ٢٠١٦ هُربتا إلى داخل البلد عبر باكستان، والبقية هُربت مباشرة من أفغانستان. وتُهرب مقادير من الهيروين أصغر كثيراً على امتداد فرع من درب البلقان، يمتد من جمهورية إيران الإسلامية إلى جنوب القوقاز ليحري تهريبها ثانية على امتداد الجزء الشرقي من ذلك الفرع من الدرب البلقاني إلى أوروبا الغربية. وبعض المواد الأفيونية الأفغانية تُهرب إلى أوروبا عن طريق ما يسمى "الدرب الجنوبي"، وهو يمر من أفغانستان إلى باكستان (وجزئياً إلى جمهورية إيران الإسلامية)، من أجل شحنها لاحقاً إلى بلدان الخليج الفارسي وشرق أفريقيا باتجاه أوروبا والاتجار بها.

٣٣- ويبيّن التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ الصادر عن قيادة مكافحة المخدرات في البلد أنّ سلطات إنفاذ القانون الإيرانية نفذت ١ ٧٥٠ عمليةً ضد جماعات الاتجار بالمخدرات، أسفرت عن تفكيك ٢ ٢٨٠ عصابة من عصابات المخدرات و١٤١ مختبراً من مختبرات المنشطات الأمفيتامينية، والقبض على ٢٤٨ ٧١٦ شخصاً من المتّجرين بالمخدرات وموزعيها. وفي تلك العمليات ضبطت سلطات إنفاذ القانون وشرطة مكافحة المخدرات الإيرانية ٢٣ ٧٨٥ كيلوغراماً من الهيروين و١٥ ٠٧٣ كيلوغراماً من المورفين و٥٥١ ٦٣٠ كيلوغراماً من الأفيون و١٠٨ ٥٤٦ كيلوغراماً من الحشيش، و٢ ٣٠٢ كيلوغرام من الميثامفيتامين، و٤ ٣١٣ كيلوغراماً من أنواع أخرى من المخدرات و٩٦٩ ٢٤ لتراً من السلائف الكيميائية.

٣٤- كما أبلغ التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ الصادر عن قيادة مكافحة المخدرات عن الاضطلاع بعدة أنشطة للوقاية من المخدرات وأنشطة ثقافية موجّهة لفئات وبيئات اجتماعية مختلفة، بما في ذلك الأسر وتلاميذ المدارس وطلبة الجامعات والعمال وغيرهم. وفي عام ٢٠١٧، قدمت ٧ ٥١٦ عيادة حكومية وخصوصية من عيادات المرضى الخارجيين خدمات العلاج والدعم الاجتماعي. وكان هناك ٢٤١ مركز استقبال فوري و٣٣١ فريقاً متنقلاً لتقديم خدمات تخفيف الضرر والرعاية في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية إلى متعاطي المخدرات في البلد.

٣٥- وقد أخذ يتزايد في جمهورية إيران الإسلامية استعمال المنشطات لدى فئات الشباب من المندمجين والمهمّشين اجتماعياً على حد سواء. وحددت دراسة نوعية أُجريت في البلد ثلاث فئات من الشباب ممن يتعاطون الميثامفيتامين. وكانت الأكثرية هم أولئك الذين باشروا استعمال الميثامفيتامين، المعروف محلياً باسم "شيشة" (زجاجة)، كطريقة للتلاؤم مع تعاطيهم المواد الأفيونية حالياً، إمّا للعلاج الذاتي من الارتهان للأفيونيات وإمّا لتدارك الأحداث السلبية في حياتهم. وكانت هناك فئة أخرى أصغر عدداً من أولئك الذين كانوا قد استعملوا "الشيشة" أثناء أول عهدهم بتعاطي مواد الإدمان أو بعد فترة من تعاطي القنّب، سعيّاً إلى التجديد ولتجربة مستوى "نشوة أعلى". أمّا الفئة الأخيرة فكانت أولئك الذين تحولوا إلى تعاطي الميثامفيتامين بعد مشاركتهم في برنامج للانقطاع عن المواد الأفيونية والامتناع عن تعاطي المواد الأفيونية لفترة من الزمن.

٣٦- وقد ترسّخ التعاون بين جمهورية إيران الإسلامية ومكتب المخدرات والجريمة من خلال التوقيع على برنامج شراكة قطرية جديد. وصُمم البرنامج وأُعدّ بطريقة تشاركية مع نظراء وطنيين وأعضاء في مجموعة دبلن الصغرى في طهران. ويسعى البرنامج المذكور إلى تحقيق أقصى قدر من التآزر مع برامج المكتب في المنطقة، بما في ذلك البرنامج القطريان لأفغانستان وباكستان، وبرنامج آسيا الوسطى، والبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة. ويتعاون برنامج الشراكة القطرية بين المكتب وجمهورية إيران الإسلامية تعاوناً وثيقاً مع النظراء الوطنيين الإيرانيين في مجالات إدارة الحدود ومكافحة الاتجار غير المشروع؛ والجريمة والفساد والعدالة الجنائية ومكافحة تمويل الإرهاب؛ وخفض الطلب على المخدرات ورعاية المصابين بنقص المناعة البشرية؛ والتنمية البديلة واستحداث فرص العمل.

سابعاً - التعاون في آسيا الوسطى

٣٧- قامت حكومة أوزبكستان بتنظيم المؤتمر الدولي بشأن الأمن والتنمية المستدامة في آسيا الوسطى بعنوان "آسيا الوسطى: الماضي المشترك والمستقبل المشترك والتعاون من أجل التنمية المستدامة والازدهار المتبادل"، برعاية الأمم المتحدة وبالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى ومع المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع لمكتب المخدرات والجريمة، الذي عُقد في سمرقند في أوزبكستان، يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد تناقش أكثر من ٥٠٠ مشارك في المؤتمر بشأن السبل الكفيلة بإنشاء آلية يعول عليها للتعاون الإقليمي على مواجهة تهديدات الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وأكد المشاركون الحاجة إلى التعاون بين دول آسيا الوسطى ومكتب المخدرات والجريمة والإنتربول على مكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة من خلال حشد موارد إضافية وتطبيق تكنولوجيات جديدة واتباع أساليب جديدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلاتف.

٣٨- ويشتمل البرنامج الإقليمي لآسيا الوسطى التابع لمكتب المخدرات والجريمة (٢٠١٥-٢٠١٩) على أربعة برامج فرعية، تتوزع فيها الأنشطة بين أربعة مجالات مواضيعية، هي: مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب؛ والعدالة الجنائية ومنع الجريمة والنزاهة؛ والوقاية من المخدرات والعلاج وإعادة الإدماج والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛ وإجراء البحوث وتحليل الاتجاهات.

٣٩- ويستخدم مكتب المخدرات والجريمة آليةً للتصدي المتكامل للتحديات ذات الصلة بالمخدرات ومسائل أمن الحدود. وتعزز مبادرات المكتب التنسيق المشترك بين الهيئات على الصعيد الوطني والتعاون عبر الحدود على الصعيد الإقليمي، وذلك من خلال إنشاء وحدات مراقبة الموانئ والمخافر الحدودية الخارجية والأفرقة المتنقلة المشتركة بين الأجهزة في دول آسيا الوسطى. وإضافة إلى ذلك، يؤدي المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق لآسيا الوسطى مهمة منصّة المعلومات والتنسيق من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وسلاتفها.

٤٠- وحتى الآن، ساعد مكتب المخدرات والجريمة على إنشاء ١٣ مكتب اتصال حدودياً في نقاط مراقبة نائية جغرافياً ومعرضة للأخطار المحتملة على الحدود بين أوزبكستان وطاجيكستان (٤)، وبين قيرغيزستان وطاجيكستان (٤)، وبين قيرغيزستان وأوزبكستان (٢)، وبين أوزبكستان وأفغانستان (١)، وبين طاجيكستان وأفغانستان (٢). وتُجهز مكاتب الاتصال الحدودية بما يلزم من الأجهزة ذات التكنولوجيا العالية والبرامجيات التحليلية المتخصصة التي تمكن من تحليل معلومات قواعد البيانات. وعلاوة على ذلك، يخطط مكتب المخدرات والجريمة لدعم ٦ مكاتب اتصال حدودية إضافية، من المزمع أن تُوضع على الحدود بين أوزبكستان وكازاخستان (٢)، وبين كازاخستان وقيرغيزستان (٢)، وبين قيرغيزستان وطاجيكستان (٢).

٤١- وفي عام ٢٠١٧، شارك أكثر من ٢٠٠ موظف من موظفي الجمارك وإنفاذ القانون من أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، في أنشطة

دراسية نظرية وعملية وتدريبية متقدمة في إطار برنامج مراقبة حاويات الشحن، وكذلك في إطار برامج الإرشاد والزيارات الدراسية والاجتماعات الإقليمية.

٤٢- ومن ضمن نهج متوازن، عزز مكتب المخدرات والجريمة على نحو ملحوظ جداً تنفيذ جدول أعمال الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المدمنين وإعادة تأهيلهم، وكذلك الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ورعاية المصابين به، في المنطقة، وذلك بناءً على مبدأ الدعوة إلى مناصرة تحسين إتاحة سبل الحصول على الخدمات لأكثر فئات السكان استضعافاً، ومدى شمولهم، من خلال الاستراتيجيات والبرامج المستندة إلى الأدلة العلمية والمعلومات، بما في ذلك برنامج الأسرة والمدرسة معاً جنباً إلى جنب وبرنامج تدعيم الأسرة.

٤٣- وقد واصل مكتب المخدرات والجريمة تقديم الدعم إلى المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق لآسيا الوسطى (CARICC)، الذي يشهد حالياً انتقال قيادته من قبرغيزستان إلى الاتحاد الروسي. والهدف المنشود من هذا المركز هو توطيد أواصر التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون الوطنية والإقليمية فيما يخص مكافحة المخدرات؛ علماً بأن هناك علاقة تربط بينه وبين مراكز مماثلة أخرى تعمل في مجال إنفاذ القانون، ومنها مثلاً خلية التخطيط المشتركة التابعة للمبادرة الثلاثية بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان. وطيلة الفترة المشمولة بتقرير الإبلاغ، اضطلع المركز الإقليمي المذكور، بالاشتراك مع مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القانون التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بخمسة أنشطة تدريبية بشأن تحديد الأهداف ذات المخاطر وكشف مهربي المخدرات المحتملين في نقاط المراقبة الحدودية الدولية، وجهت لصالح موظفي المراقبة الحدودية في كازاخستان. وعلاوة على ذلك، نُظِّمَت ١١ دورة تدريبية بشأن استعمال الحاسوب التحليلي المحمول (IBM i2) والبرامج التحليلية (IBM i2 iBase)، لصالح الوحدات التحليلية التابعة لسلطات إنفاذ القانون في كازاخستان وقيرغيزستان. وفي المجموع، تلقى الدورات التدريبية ١٦٠ موظفاً من العاملين في المركز الإقليمي المذكور في عام ٢٠١٧. وعلى وجه التحديد، جرى تدريب ٧٠ موظفاً على تحديد الأهداف ذات المخاطر، و ٩٠ موظفاً على استعمال تطبيقات (IBM i2).

٤٤- وفي الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تدريب ٢٠٨ متخصصين في إنفاذ القانون في إطار الشراكة بين منظمة حلف شمال الأطلسي ومكتب المخدرات والجريمة للتدريب على مكافحة المخدرات. وتلقى الأخصائيون من أفغانستان وكازاخستان وقيرغيزستان وباكستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان دورات تدريبية تغطي مواضيع مثل أساليب الشرطة التنفيذية والعمليات السرية والمبلغين والتحقيق في الجريمة المنظمة، ودعم وحدات استخدام الكلاب العاملة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، والمقابلات والاستجوابات.

ثامناً- التعاون في تركيا

٤٥- لا تزال الشراكة بين مكتب المخدرات والجريمة وتركيا تؤدي دوراً هاماً في جنوب شرق أوروبا وفي غرب ووسط آسيا.

٤٦- وتظل تركيا بلدَ عبورٍ بارزاً للاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويُهرَّب المهيروين والأفيون والكوكاين عموماً عبر تركيا إلى الأسواق الأوروبية، كما تُهرَّب المنشطات الأمفيتامينية إلى الأسواق في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. ولا تزال السلطات التركية تضبط مقادير كبيرة من المواد الأفيونية والحشيش داخل تركيا، وتظل حكومة تركيا ملتزمة بالوفاء بالالتزامات الدولية الخاصة بمراقبة المخدرات. وكذلك تظل سلطات إنفاذ القانون التركية ملتزمة بقوة بقطع دابر الاتجار بالمخدرات.

٤٧- وعلى الصعيد العالمي، تُعدُّ تركيا أحد البلدان الستة التي تُضبط فيها سنوياً أعلى الكميات من المهيروين خلال الأعوام الأخيرة (إلى جانب كل من أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية)، مع أنَّ كميات المهيروين التي ضُبِطت في تركيا في عام ٢٠١٥ انخفضت بنسبة ٣٥ في المائة مقارنةً بالعام السابق، حيث بلغت ٨,٣ أطنان، وهو ثاني أدنى مستوى وصلت إليه منذ عام ٢٠٠٦. إلا أنَّ تركيا شهدت، وفقاً للتقرير السنوي لعام ٢٠١٦ الصادر عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الظهور التدريجي لدرب البلقان الثاني، الذي يشمل العراق والجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى البلدان التي ظلت منذ أمد بعيد تُعتبر واقعةً على درب البلقان. وإضافةً إلى أنَّ المؤثرات الأفيونية تُشكِّل خطراً يهدد المنطقة برمتها فإنَّ المؤثرات النفسانية النباتية، كالقات مثلاً، لا تزال تُستخدم على نطاق واسع في غرب آسيا؛ على سبيل المثال في تركيا وعمان والمملكة العربية السعودية.

٤٨- وتُعتبر جمهورية إيران الإسلامية وتركيا البلدين اللذين يعترضان النسبة المئوية الأكبر من كميات المهيروين والأفيون المتجهة إلى أوروبا. فجمهورية إيران الإسلامية تضبط قرابة ٣٠ في المائة من كميات المهيروين والأفيون التي تدخل أراضيها سنوياً والتي تبلغ ما يُقدَّر بـ ١٥٥ طناً، في حين تضبط تركيا قرابة ١٧ في المائة من الكميات المقدَّر دخولها إلى البلد. وفي تركيا تناقصت كميات راتنج القنب التي ضُبِطت خلال السنوات الأخيرة تناقصاً حاداً، حيث هبطت من الرقم غير المسبوق الذي وصلت إليه في عام ٢٠١٣ وهو ٩٤ طناً إلى ٧,٩ أطنان في عام ٢٠١٥، وهو أدنى مستوى بلغته منذ عام ٢٠٠٧.

٤٩- ويبيِّن تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٧ أنَّ الكميات الكبرى من ضمن ٣٤ طناً من المهيروين والأفيون ضُبِطت على طريق البلقان في عام ٢٠١٥ كانت في جمهورية إيران الإسلامية (٢٤,٤ طناً) وتركيا (٨,٣ أطنان) وجنوب شرق أوروبا (٠,٩ أطنان). وإجمالاً فإنَّ ما نسبته ٣ في المائة من المجموع العالمي لكميات عشبة القنب المضبوطة يحدث في أوروبا، ومعظمها في تركيا. وفي المقام الأول يُعزى تزايد كميات الأمفيتامين التي ضُبِطت في جنوب شرق أوروبا إلى تزايد المضبوطات المُبلَّغ عنها في تركيا، التي ازدادت من ٠,٢ طن في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٨ أطنان في عام ٢٠١٥. وتشتهر السلطات التركية في أنَّ كميات الأمفيتامين التي ضُبِطت في البلد ترتبط بعمليات تهريب "الكبتاغون" في الشرق الأدنى والشرق الأوسط، التي تتخذ من تركيا بلدَ مَعبرٍ وبلدَ مَقصد لها في آن واحد. فمثلاً في عام ٢٠١٣ وجدت السلطات التركية أنَّ شحنة "كبتاغون" ضُبِطت في ولاية هاتاي كانت قد صُنعت في الجمهورية العربية السورية، وكانت متجهةً إلى شبه الجزيرة العربية، مع اتخاذ تركيا بلدَ مَعبرٍ لها.

٥٠ - وتقدم الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات (TADOC) دورات تدريبية متقدمة للمهنيين العاملين في مجال إنفاذ القانون من تركيا والدول المجاورة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، عقد مكتب المخدرات والجريمة والأكاديمية الدولية التركية معاً مناقشات تفصيلية بشأن التوسع المرتقب في المستقبل للتعاون الناجح بين الهيئتين في منطقة البلقان. ولا تقتصر الأكاديمية الدولية التركية، في مختلف الدورات التدريبية التي توفرها، على توجيهها إلى العاملين في مجال إنفاذ القانون في الأجهزة الوطنية، بل توجهها أيضاً إلى العاملين في هذا المجال من جنوب شرق أوروبا وغرب آسيا ووسطها. كما أن هذه الأكاديمية التركية مساهم بارز في المشاريع التدريبية التي تُنظم ضمن المنظمات والمؤسسات المتعددة الجنسيات، بما في ذلك مكتب المخدرات والجريمة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمانة الدولية لمنظمة حلف الناتو ومنظمة التعاون الاقتصادي، وغيرها. وتعد تركيا داعماً قوياً ومائلاً سخياً لصالح العمل الذي يضطلع به المكتب في جنوب شرق أوروبا.

٥١ - وتتعاون تركيا تعاوناً نشيطاً مع حكومات آسيا الوسطى. فمثلاً أبلغت طاجيكستان بحدوث تبادل للمعلومات بين المسؤولين العاملين في مطار دوشانبي الدولي ونظرائهم في المطارات التركية. وأبلغت تركيا أيضاً عن تنظيم برامج تدريبية على الصعيدين الوطني والدولي لسلطات إنفاذ القانون بشأن العقاقير الاصطناعية وبشأن عمليات تصنيعها داخل المختبرات السرية. واستمر التعاون مع الدوائر الجامعية المعنية بالعقاقير الاصطناعية من أجل توعية الجمهور بهذه القضية والوقاية من آثارها الضارة.

٥٢ - وتتولى وزارة الصحة التركية المسؤولية عن التنظيم الرقابي للمستحضرات الصيدلانية وكذلك عن المسائل المتعلقة باستيراد الكيماويات لأغراض الاستخدامات المشروعة. ويرأس نائب رئيس الوزراء المجلس الأعلى لمكافحة المخدرات، الذي يضم ست وزارات وممثلي المجتمع المدني، ويقوم بتنسيق برامج الوقاية والعلاج من المخدرات. وتقدم خدمات العلاج ذات الصلة بالمخدرات بواسطة طائفة من الهيئات العمومية والكيانات الخصوصية والمؤسسات غير الحكومية، وتُمول بالدرجة الرئيسية من خلال نظام التأمين الصحي التابع للدولة. ومعظم الخدمات التركية لعلاج ذوي الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات ترمي إلى تحقيق حياة خالية من المخدرات ومعالجة الإدمان عموماً لا متعاطي المخدرات غير المشروعة فحسب. وتشمل هذه البرامج العلاج النفسي وطرائق الدعم، ومعظم خدمات العلاج المتعلقة بالمخدرات تُقدم في أوساط المرضى المقيمين. وفي حين لا يزال تعاطي المخدرات غير المشروعة ضمن حدود النطاق المتواضع في تركيا بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة، فإن عدد الأشخاص الذين يلتمسون العلاج من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات في تزايد. كما تقدم وزارة التعليم التمويل إلى منظمة غير حكومية لإعداد وتنفيذ منهاج دراسي عن الحياة الصحية ومكافحة المخدرات للمدارس وتتولى وزارة الصحة المسؤولية عن تعزيز التوعية بشأن المخدرات وتوفير العلاج للمدمنين عليها.

تاسعاً - التعاون في الدول العربية

٥٣ - في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، واصل مكتب المخدرات والجريمة تنفيذ عمله في إطار البرنامج الإقليمي للدول العربية من أجل منع ومكافحة الجريمة والإرهاب والأخطار

الصحية وتدعيم نظم العدالة الجنائية، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان للفترة (٢٠١٦-٢٠٢١). ويتواصل أيضاً تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي والأمانة العامة للمجلس من خلال الشراكة الاستراتيجية، التي أُقرّت بالاقتران بالبرنامج الإقليمي، والاستجابة للتحديات المعيّنة والموارد المتاحة والخصائص المؤسسية المشتركة لدى بلدان المجلس.

٥٤- وفي شراكة وثيقة مع جامعة الدول العربية والبلدان العربية الثمانية عشر المشمولة بالبرنامج الإقليمي، نظم مكتب المخدرات والجريمة الاجتماع السنوي للجنة التوجيه والمتابعة، الذي عُقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي ذلك الاجتماع، درس ممثلون لوزارات الداخلية والعدل والصحة لدى البلدان المشاركة الثمانية عشر التقدم المحرز وحدّدوا المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك موضوع مكافحة الاتجار بالمخدرات. وأسفر الاجتماع عن إعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالشراكة مع المكتب والجامعة، وعن طائفة واسعة من التوصيات بشأن تحديد الأولويات للعام المقبل، بما في ذلك مواصلة تعزيز مراقبة الحدود والتعاون الإقليمي على مكافحة الجريمة المنظمة، وضمنا الاتجار بالمخدرات، ودعم الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة من أجل مكافحة الإرهاب.

٥٥- وخلال الفترة قيد الاستعراض، ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، استمرت منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط تُستخدم باعتبارها منطقة إنتاج وعبور، وباعتبارها وجهة مقصودة، للتدفقات العالمية من الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك الهيروين والمواد الأفيونية الواردة أصلاً من أفغانستان والكوكايين من أمريكا الجنوبية؛ وكذلك استمرت تعتبر موضع قلق متنام بسبب المنشطات الأمفيتامينية، وبخاصة في شكل أقراص "الكبتاغون" التي تُصنع أيضاً داخل المنطقة. ولا تزال منطقة الخليج، بما تتميز به من دخل عال وموضع جغرافي معين وخدمات متوافرة، هدفاً للاتجار بالمخدرات. وفي الوقت نفسه فإنّ إساءة استعمال الأفيونيات الاصطناعية، وخصوصاً الترامادول، باتت موضع قلق متنام في الشرق الأوسط، لأنها أخذت تتفشى هناك.

٥٦- ومن أجل التصدي لتلك التدفقات، وكذلك الأشكال الأخرى من الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة، ومن أجل دعم بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط في مسعاها إلى تعزيز مواجهتها لعمليات التهريب عبر الحدود، واصل مكتب المخدرات والجريمة عمله بشأن مراقبة الحدود. بما في ذلك الحدود البرية والبحرية والجوية، عبر المنطقة. ويقدم المكتب الدعم من خلال إنشاء فرق عمل مشتركة ووحدات مشتركة لمراقبة الموانئ، وتوفير المعدات الأساسية، والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات لدى الموظفين المعنيين، مما أدى إلى ازدياد المضبوطات من العقاقير غير المشروعة وغيرها من السلع غير القانونية. وواصل المكتب أيضاً تعزيز التحقيقات الموجهة بالاستخبارات، الهادفة إلى تفكيك الشبكات الإجرامية، بدلاً من الاقتصار على تنفيذ عمليات الضبط المنفردة، وذلك بتقوية القدرات على التحريات والتحقيقات في المنطقة بأكملها.

٥٧- وفي إطار برنامج مراقبة حاويات الشحن العالمي، واصل مكتب المخدرات والجريمة تقديم الدعم إلى ميناء العقبة ومطار الملكة علياء الدولي في الأردن، وذلك من خلال وحدات مراقبة الموانئ، التي تركز على تحديد سمات حاويات الشحن والبضائع المشحونة ذات درجة

المخاطر العالية، التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة لنقل السلع غير المشروعة، وبما في ذلك للأغراض الإرهابية، واستهداف تلك الحاويات وتفتيشها. وعلاوة على ذلك، وسّع مدى التعاون مع الأردن ليشمل معبر الكرامة الحدودي وميناء عدن في اليمن. وفي عام ٢٠١٨، جرى توسيع نطاق أنشطة برنامج مراقبة الحاويات في عُمان. وأوفدت بعثات تقييم إلى ميناءي صلالة ودو كوم البحرين ومطاري صلالة ومسقط؛ ومن المتوقع أن تصبح وحدة ميناء صلالة في طور العمل في نهاية هذا العام. وبحسب ما هو مخطط يُرتقب أن يكون مطار مسقط المفتوح حديثاً أول مطار مشموله في العنصر الجوي من العناصر التي يتكوّن منها برنامج مراقبة الحاويات في منطقة الخليج، بحلول نهاية هذا العام. والهدف المنشود من برنامج مراقبة الحاويات هو تعزيز قدرة البلدان على تحديد سمات الحاويات والبضائع المشحونة واختيار ما يتّسم بدرجة مخاطر عالية وتفتيشه، بغية منع الاتجار غير المشروع، وتيسير التجارة المشروعة على المستويين الوطني والدولي. وقد تلقى المكتب طلبات من عدة بلدان أخرى في المنطقة ويقوم حالياً بجمع الأموال اللازمة لضمّها إلى البرنامج.

٥٨- وبالإضافة إلى ذلك، أخذت تزداد فعالية مشروع التخاطب بين المطارات (AIRCOP) في الشرق الأوسط باعتباره منصّة تتيح للسلطات تحسّين كشف واعتراض من يُشتبه فيهم ويُشكّلون مخاطر شديدة من بين الركاب والشحنات الجوية، بغية التصدي للأنشطة الإجرامية، بما فيها الاتجار بالمخدرات. ويُنفذ هذا البرنامج بالتشاور مع عدّة حكومات في المنطقة، سعياً إلى موازنة هذه المبادرة مع السياقات والاحتياجات الوطنية. وخلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ أعد مكتب المخدرات والجريمة دورات تدريبية ومنهجاً تدريبياً بغية تزويد الموظفين في جبهة المواجهة في المطارات الدولية بالمهارات والمعارف اللازمة لاستبانة واعتراض الركاب المشتبه فيهم، بواسطة تقنيات تحديد السمات والاستهداف وكشف أنماط السلوك. وقد نُظّم اجتماع إقليمي في عُمان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لمناقشة محتوى المنهج التدريبي الذي وضعه المكتب. وقد أجرى المشاركون من بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، إضافة إلى ممثلي المكتب وكندا والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والإنتربول، مناقشات متعمّقة بشأن محتوى المنهج التدريبي، وقدّموا تعليقات ثاقبة عن الاحتياجات التدريبية الوطنية والإقليمية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، شارك تسعة ضباط من المنطقة في الاجتماع العالمي الخامس لمشروع التخاطب بين المطارات. وشارك المكتب أيضاً مع وزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة في تنظيم اجتماع متعدد الأطراف في أبوظبي في نيسان/أبريل ٢٠١٨، لعرض مبادراته المتكاملة بشأن مراقبة الحدود وإدارتها، التي تشمل المشروع المذكور وبرنامج مراقبة الحاويات، وهما يُعدّان من البرامج العالمية.

٥٩- وفي منطقة الخليج يحرص المكتب، تماشياً مع النهج الموضوع بالاشتراك مع الجهات المعنية الرئيسية الإقليمية والوطنية، على دعم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بشأن اعتماد استراتيجيات شاملة وقائمة على الأدلة العلمية تتعلق بمراقبة المخدرات وتتسم بالتركيز المتوازن بين خفض عرض المخدرات والطلب عليها وبالقدرة على تلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية. ويقدم مكتب بلدان مجلس التعاون الخليجي، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دعماً تقنياً من أجل النهوض بمهارات وقدرات الجهات المعنية الرئيسية فيما يخص وضع

تلك الاستراتيجيات وتعميق فهم تلك الجهات للمعايير الدولية المتعلقة بمنع تعاطي المخدرات. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، جرى التوقيع على اتفاق ضمن إطار الأمم المتحدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت لتنفيذ السياسة الوطنية للوقاية من تعاطي المخدرات ومشروع الإدارة، وقد بوشر تنفيذ الأنشطة.

٦٠- وضمن إطار نهج شراكة جامع بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، وقّع مكتب المخدرات والجريمة، في آب/أغسطس ٢٠١٦، مع وزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة على اتفاق من أجل نشر برامجية القضايا (goCASE) والخدمات ذات الصلة بها. ويعدّ توفير هذا الحل التكنولوجي المعلوماتي باعتباره نظاماً للإدارة المتكاملة للقضايا وتحليل المعلومات الاستخباراتية جزءاً من حزمة خدمات شاملة لدعم أجهزة إنفاذ القانون في ما تبذله من جهود لكبح الاتجار غير المشروع. وفي مطلع عام ٢٠١٧، أوفد المكتب بعثة تمهيدية سابقة لمرحلة الإنتاج من أجل تقديم التدريب الأولي لمجموعة مختارة من المسؤولين الإداريين عن البرامجية لكي يلتقوا مع فرقة العمل المعيّنة من أجل تحديد السمات المواءمة بحسب الاحتياجات الفعلية للإدارة الاتحادية لمكافحة المخدرات في البلد.

٦١- وفي عام ٢٠١٧، نظّم مكتب بلدان مجلس التعاون الخليجي، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار برنامجه التشاركي الاستراتيجي الجاري مع إدارة الأدلة الجنائية في شرطة أبوظبي، دورتين لتدريب المدربين لصالح نخبة مختارة من مسؤولي الإدارة المذكورة. وتشكّل الدورتان خطوة أولية رئيسية على طريق بناء القدرات والموارد التدريبية للإدارة المذكورة فيما يخص نشر الممارسات الجيدة المتعلقة بالأدلة الجنائية في المنطقة الأوسع؛ مما يؤدي إلى مواصلة تعزيز اعتماد نظم العدالة الجنائية على أدلة وممارسات جنائية عالية الجودة تتماشى مع المعايير الدولية. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وسّع مكتب المخدرات والجريمة إطار تعاونه مع إدارة الأدلة الجنائية حتى عام ٢٠٢٢. وذكر موضوع تحديد السمات والخصائص المتعلقة بالمخدرات باعتباره من ضمن أولويات الإدارة. وقد اتُخذت خطوات أولية ترمي إلى تشغيل فرقة وطنية مختصة بتحديد سمات المخدرات، وذلك في ظل توجيهات المكتب. ومع أنّ هذا البرنامج ما زال في مراحله المبكرة فإن الإدارة المذكورة تظهر التزامها القوي بتعزيز أواصر التعاون مع الإدارات المكلفة بكبح جماح تعاطي المخدرات غير المشروعة ومكافحة الاتجار بها، بالتشديد على أهمية إجراء تحاليل كيميائية رفيعة المستوى للمخدرات علاوة على تحليل الخصائص الأخرى التي تتسم بها المخدرات وتحليل المعلومات التشغيلية الواردة من الميدان. وسيكتفّ المكتب جهوده من أجل مواصلة دعم وتوجيه الإدارة في هذا المسعى.

٦٢- كما واصل مكتب بلدان مجلس التعاون الخليجي، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعزيز شراكته مع مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات، التابع للمجلس، بغية المضي في تقوية أواصر التعاون الإقليمي في التصدي للاتجار بالمخدرات من خلال دعم الأدوار التي يؤديها المركز باعتباره بؤرة محورية لتبادل المعلومات وباعتباره مرصداً لشؤون عرض المخدرات في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وظل المكتب يُشرك أيضاً كلاً من المركز المذكور وقوة شرطة مجلس التعاون الخليجي في أداء دور نشط في المبادرات التعاونية الإقليمية

الرامية إلى كبح تدفقات الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ ومنها مثلاً مبادرة "ربط الشبكات"، ومحفل المحيط الهندي بشأن الجريمة البحرية، ومبادرة ميثاق باريس. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧ أصبح المركز المذكور عضواً كاملاً العضوية في مبادرة ميثاق باريس.

٦٣- وفي إطار التعاون المستمر مع القيادة العامة لشرطة دبي، شارك مكتب بلدان مجلس التعاون الخليجي التابع لمكتب المخدرات والجريمة في استضافة منتدى "حماية" الدولي السنوي الثالث عشر بشأن المواضيع المتعلقة بمراقبة المخدرات، وهو المنتدى الذي عُقد في يومي ١٢ و١٣ آذار/مارس ٢٠١٨. وقد جُمع المنتدى خبراء ومهنيين وطنيين من شتى بلدان المنطقة العربية لتبادل الخبرات والمعارف والممارسات الجيدة.

٦٤- وضمن الشراكة الاستراتيجية مع بلدان مجلس التعاون الخليجي يدأب مكتب المخدرات والجريمة على تشجيع الدول الأعضاء في المجلس على المشاركة في برنامجه العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، حيث إن لهذا البرنامج دوراً رئيسياً يؤديه في دعم جهود الدول الرامية إلى منع جرائم المخدرات وغيرها من الجرائم منعاً فعالاً. ومنذ عام ٢٠١٦ يواصل المكتب إشراك الإمارات العربية المتحدة في برنامج تدريبي مصمم خصيصاً من أجل الارتقاء بقدرة أجهزة التحقيق المالي على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، إضافة إلى دعم نشر البراجمية "goAML" الخاصة بمكافحة غسل الأموال، عقب التوقيع على اتفاق خاص بمستوى الخدمات من أجل هذا الغرض.

٦٥- وفي شراكة بين مكتب المخدرات والجريمة ومركز "نوفر"، الذي أنشئ مؤخراً في الدوحة من أجل علاج الارتهان للمخدرات، عقد في عام ٢٠١٧ أول مؤتمر دولي لهذا المركز بشأن موضوع "إدمان المؤثرات الأفيونية والعلاج الصحي المتعدد التخصصات". وعقب إبداء المركز المذكور اهتماماً رسمياً بهذا الأمر اتفق المكتب والمركز على بنود اتفاق شراكة يرمي إلى تنفيذ برنامج تعاون تقني شامل في مجال خفض الطلب على المخدرات، ويهدف تحديداً إلى تعزيز تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعقودة في عام ٢٠١٦ والمعايير الدولية المتعلقة بعلاج مدمني المخدرات والوقاية من المخدرات في شتى بلدان مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب أوروبا. وفي الإمارات العربية المتحدة يسعى المكتب إلى تشغيل برنامج لتدريب وكالة العمل على أداء دورها في دعم إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء المفرج عنهم ولتعاطي المخدرات المعاد تأهيلهم.

٦٦- ولما كانت معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات آخذة في الارتفاع في المنطقة، فسوف يواصل مكتب المخدرات والجريمة تقديم الدعم في مجال تطوير القوانين والسياسات العامة والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية والممارسات ذات الصلة بالوقاية من المخدرات وعلاج المدمنين وتوفير الرعاية لهم، وكذلك في إعداد حزمة شاملة من التدخلات الرئيسية بشأن الوقاية من فيروس قصور المناعة البشرية والعلاج والرعاية من أجل الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن والأشخاص في السجون. وسوف يسعى المكتب أيضاً إلى ضمان تحديث عهد التشريعات والسياسات العامة والممارسات المطبقة حالياً من حيث الأدلة العلمية

بشأن تعاطي المخدرات والارتقاء للمخدرات والإصابة بفيروس قصور المناعة البشرية، وكذلك ضمان توافقها مع الالتزامات الدولية بشأن حقوق الإنسان.

٦٧- وفي عام ٢٠١٧، أطلق مكتب المخدرات والجريمة مشروعاً إقليمياً بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم ودعمهم في بيئات السجون. وكانت تونس ومصر والمغرب البلدان الثلاثة الأولى التي تشارك في هذا المشروع. وقد أجريت تقييمات سريعة للأوضاع في جميع السجون التي سوف تتلقى المساعدة في إطار المشروع من أجل تقييم البنى التحتية والمعدات والمواد الاستهلاكية المتاحة، وذلك بغية تكييف المساعدة التقنية بحسب الاحتياجات.

٦٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أُصدرت دراسة تقييمية عن تعاطي المخدرات غير المشروعة (العقاقير بلا وصفة طبية) في دولة فلسطين، تحديثاً لعهد البيانات الموجودة منذ ١١ عاماً عن تعاطي المخدرات. وتقدم الدراسة التقييمية بيانات ومعلومات هامة عن تعاطي المخدرات وفئات متعاطي المخدرات المعرضين لمخاطر شديدة في دولة فلسطين، وتصلح لاستخدامها خريطة طريق لعمليات تدخّل في المستقبل في هذا الوضع. وإضافة إلى ذلك، دعم مكتب المخدرات والجريمة إنشاء مركز وطني لإعادة التأهيل، من المزمع أن يُفتتح في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، تم إعداد برنامج تجريبي للعلاج الإبدالي بشبائه الأفيون.

عاشراً- التعاون في الهند

٦٩- إنّ موقع الهند الجغرافي بين المثلث الذهبي والهلل الذهبي يجعلها عرضة لأخطار الاتجار بالمخدرات، ممّا لا يقتصر تأثيره على الأمن الوطني فحسب، بل يؤثر أيضاً على الصحة لدى عدد لا يُحصى من الناس هناك. كما أنّ المحاصيل الوفيرة من زراعة خشخاش الأفيون الملاحظة مؤخراً في أفغانستان يُرجّح أن يكون لها تداعيات على الهند، التي لديها عدد كبير من فئات الشباب من السكان، وتشارك في الحدود مع عدّة بلدان. وتشير أحدث المعلومات من مصادر حكومية إلى حدوث زيادة في الاتجار بالهروين، بلغت ١٠ أضعاف الزيادة في كمية المنشطات الأمفيتامينية المضبوطة؛ وحجم تهريب المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية؛ وتعاطي المؤثرات النفسانية الجديدة وما ينطوي عليه ذلك من تحديات.

٧٠- ومن ثم فإنّ الجهود الوطنية وحدها لا تكفي للتعامل مع مشكلة المخدرات؛ بل لابدّ من التعاون الثنائي والإقليمي والدولي. ومن المجالات التي تتطلب تعاوناً دولياً واسعاً العمل المنسق على مكافحة نشوء المؤثرات النفسانية الجديدة وتعاطيها، والمراقبة الفعالة للاتجار غير المشروع بالسلائف اللازمة لصنع المخدرات.

٧١- والهند ملتزمة بحزم بالاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. كما أنّ الهند ملتزمة أيضاً بضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة لاستعمالها في الأغراض الطبية والعلمية، مع الحرص في الوقت نفسه على منع تسريبها وتعاطيها والاتجار بها، وضمان توافر المخدرات من أجل الرعاية المخففة والمسكّن للآلام والعلاج الإبدالي بشبائه الأفيون لتخفيف آلام مرضى السرطان وللأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. وجار القيام بعدة خطوات من أجل تعزيز الأنشطة المعنية بخفض عرض

المخدرات والطلب عليها، وكذلك توفير تسهيلات العلاج والرعاية اللاحقة، وذلك باتباع نهج الصحة العمومية. وقد عكفت الهند على الاضطلاع بدراسة استقصائية لتعاطي المخدرات على الصعيد الوطني منذ عامين؛ وهي تعنى الآن بترويج العلاج الإبدالي بشبائه الأفيون للأفراد المرتكبين للمخدرات. ولدى الهند أيضاً سياسة عامة وطنية بشأن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية.

٧٢- وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، أشار اجتماع رؤساء وزارات ولايات شمال الهند، المعقود لرسم استراتيجية لمكافحة المخدرات، إلى التزام الهند بالنهوض بجدول الأعمال المعني بعرض المخدرات والطلب عليها وذلك على نحو شامل.

٧٣- وبغية تعزيز التعاون الإقليمي على مكافحة الجرائم ذات الصلة بالمخدرات وغسل الأموال في المنطقة، تسير الهند قدماً، بالتنسيق مع مكتب المخدرات والجريمة وبلدان أخرى في جنوب آسيا، في إنشاء المركز الإقليمي في جنوب آسيا للاستخبارات والتنسيق بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي من شأنه أن يوفر أنجع التدابير للتصدي للتحديات غير المسبوقة المتعلقة بالمخدرات في المنطقة.

٧٤- وفي إطار البرنامج الإقليمي الجديد لجنوب آسيا للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، يعمل مكتب المخدرات والجريمة أيضاً على الترويج لاتباع نهج متوازن إزاء مشكلة المخدرات. ويدعم المكتب الإقليمي على نحو نشط الجهود الرامية إلى الارتقاء بقدرات النظراء الوطنيين التقنية والعملية على الصعيد الدولي، في مجالات مكافحة الاتجار غير المشروع وإدارة الحدود والعدالة الجنائية وخفض الطلب على المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز.

٧٥- وفي السنوات القليلة الماضية، مولت حكومة الهند المشروع الإقليمي لجنوب آسيا بشأن إنفاذ قوانين المخدرات الذي يضطلع به مكتب المخدرات والجريمة، وأثبت نجاحه في نقل بناء القدرات على نحو فعال إلى موظفي إنفاذ القانون والتحليل الجنائي في جنوب آسيا.